TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.4/Add.1
3 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا**
**المالية المتصلة بذلك**
**الدورة الثانية**
**جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧**
**البند ٨ من جدول الأعمال**

# مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الثانية (٢٩ أيلول/سبتمبر - ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

المقرر: السيد سك واناميتي (تايلند)

المتحدثون:

رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع (باسم الاتحاد الأوروبي) (الفقرتان ٢ و١٤)
رئيس اجتماع الخبراء الأول
الرئيس
الأمين العام للأونكتاد
فنزويلا
المغرب (باسم المجموعة الأفريقية) (الفقرتان ٧ و٢١)
سويسرا
اليابان
لكسمبرغ
البرازيل (الفقرتان ١١ و٢٢)
النرويج
الهند
رئيس اجتماع الخبراء الثاني (الفقرات ١٦ و١٧ و١٨ و٢٦)
الأمانة (الفقرتان ١٩ و٢٥)
كينيا
باراغواي
زامبيا
الرابطة العالمية لوكالات الترويج للاستثمار (WAIPA)

**ملاحظة للوفود**

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٧، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656/5655

## الفصل الثالث

# دراسة واستعراض الاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار لتحديد الآثار المترتبة عليها بالنسبة للتنمية، على النحو المطلوب في الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو التنمية"

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- كانت الوثيقة التالية مطروحة أمام اللجنة من أجل نظرها في هذا البند:

تقرير اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية (TD/B/COM.2/5-TD/B/COM.2/EM.1/3).

### بيانات عامة

٢- أدلى رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بملحوظات استهلالية، فلاحظ أن تحرير الأطر الوطنية للاستثمار الأجنبي ما زال أبرز اتجاهات في السياسات الوطنية. واستجابة لهذا والتطورات على المستوى الدولي أعطى الأونكتاد التاسع ولاية لتعيين وتحليل الآثار المترتبة بالنسبة للتنمية نتيجة للقضايا ذات الصلة بإطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار. واستجابة لهذه الولاية بدأت كل من الآلية الحكومية الدولية والأمانة عدداً من الأنشطة بغية توضيح البعد الإنمائي. وقد روعي هذا في وضع الإطار النظري لمناقشة الفريق في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بغرض بدء عملية مناقشة بشأن البعد الإنمائي. فإذا ما أمكن للمناقشات المساعدة في إلقاء بعض الضوء على هذه المسألة الحاسمة فإن هذا سيبين أن الأونكتاد هو حقاً محفل يمكن فيه لجميع البلدان أن تستكشف بحرية قضايا السياسة العامة وبناء توافق الآراء في مجال ذي أهمية حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

٣- وعرض رئيس اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية تقرير فريق الخبراء على اللجنة، فأوضح أن المناقشات لم تتركز على معاهدات الاستثمار الثنائية في حد ذاتها، على الرغم من أن هذه المعاهدات كانت الموضوع الرئيسي للنقاش، وإنما ركزت على صلة هذه المعاهدات بإطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار والبعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية. فناقش المشتركون خمس قضايا أساسية: هي أسباب عقد معاهدات استثمار ثنائية؛ والقضايا التي تتناولها هذه المعاهدات؛ والخبرة المكتسبة في تطبيق هذه المعاهدات؛ ودور هذه المعاهدات في تطوير القانون الوطني ومعايير القانون الدولي؛ والبعد الإنمائي. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة قال إن المناقشة كشفت في رأيه عن قلق عميق بشأن عدم مواجهة اتفاقات الاستثمار القائمة لاحتياجات التنمية. وأعرب عن مشاركته الرأي المعرب عنه في الاستنتاجات المتفق عليها لاجتماع الخبراء، التي شدد فيها المشتركون على ضرورة إجراء اللجنة مزيداً من المداولات بشأن مسائل مثل نوع الأحكام التي تساهم في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

وتناول اهتمامات التنمية؛ وينبغي الاضطلاع بأعمال مماثلة فيما يتصل بالاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة. وقال إن المجتمع الدولي سيستفيد من مواصلة اللجنة نظرها في البعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار.

٤- وقدم **رئيس اللجنة** الفريق المعني بمعايير اختبار مواتاة اتفاقات الاستثمار الدولية للتنمية، فلاحظ تزايد الاهتمام بالنظر في التأثير المترتب نتيجة لمعاهدات الاستثمار الدولية بالنسبة للتنمية، الأمر الذي عزاه إلى الموقف الإيجابي الذي تتبعه الحكومات إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج. وقدّم أعضاء الفريق - السيد صمويل ك. ب. أسانتي، والسيد أرغيريوس فاتوروس، والسيد أ. ف. غانسان، والسيد باتريك روبنسون.

٥- وشدد **الأمين العام للأونكتاد** على الأهمية المركزية لهذا البند من جدول الأعمال، قائلاً إن المناقشات بشأن الاستثمار الأجنبي تصبح تدريجياً في واقع الأمر واحدة من أهم القضايا النظمية في الاقتصاد العالمي، بروابطها القوية بالنقاش الحالي بشأن تحرير الأسواق المالية والقضايا التي تثيرها، وإن الأونكتاد ليس المنظمة الدولية الوحيدة التي تسعى إلى مراعاة الآثار الكاملة لهذه القضايا في أعمالها، فهناك منظمات أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، تحاول أيضاً أن تفعل ذلك. وشدد على استحالة تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر بمعزل عن قضايا أخرى، وشدد بصفة خاصة على أهميته في المساهمة في إيجاد نظام إنتاج وطني سليم. وأشار إلى العبر المستفادة من التاريخ الاقتصادي، قائلاً إن من مصلحة الشركات عبر الوطنية ذاتها أن تعتبر مواطناً اعتبارياً صالحاً، وأن تعمل باعتبارها العامل الحفاز للتنمية عن طريق نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والوصول إلى الأسواق، إذ إن هذا سيكون أفضل ضمان للاستقرار الاقتصادي الذي تنشده الشركات عبر الوطنية.

٦- وأكد ممثل **فنزويلا** اهتمام بلده بالمشاركة في مناقشات الأونكتاد بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وأبعادها الإنمائية، بحافز من جهودها المبذولة لكي تفتح تدريجياً قطاعات مقفولة أمام الاستثمار الأجنبي، وأعرب عن مشاركته الرأي القائل بأنه يمكن لاتفاقات الاستثمار الثنائية المساهمة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكن يحد من تأثيرها أنها لا توفر سياسات نشطة للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر أو نقل التكنولوجيا. كما لاحظ أنه ربما عجزت البلدان الضعيفة نسبياً عن التأثير في تحقيق توازن بين الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقات. وأعرب عن قلقه إزاء استعداد بعض البلدان لتوقيع هذه الاتفاقات على حساب التنازل عن بعض حقوقها المنصوص عليها في معاهدات دولية أخرى، وذلك مثلاً في مجال حقوق الملكية الفكرية. لذا أعرب عن موافقته على الرأي القائل بوجود حاجة للتنسيق بين أحكام المعاهدات الدولية المختلفة. وقال إن فنزويلا تسعى إلى تحقيق فوائد في التفاوض على إطار دولي بشأن الاستثمار، باعتبار أن هذا سيزيد من قدرة البلدان الصغيرة على المساومة الجماعية ويتناول شواغلها الإنمائية. وفي رأيه أن من أهم القضايا المثيرة للاهتمام التي جرت مناقشتها في اجتماع الخبراء المعني بالاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار وأبعادها الإنمائية (ولكنها لم تنعكس في التقرير) الروابط بين التزامات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنبثقة عن الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار والالتزامات التي قطعتها هذه البلدان على نفسها في منظمة التجارة العالمية. ولاحظ في هذا الشأن مع الارتياح أن فوائد وامتيازات صكوك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ستمتد إلى بلدان ثالثة على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية. وأكد للمشتركين دعم وفده التام المستمر لأعمال اللجنة، وكذلك بصفة

خاصة لفكرة عقد دورات تدريبية للمتفاوضين على اتفاقات استثمار دولية، ينظمها الأونكتاد بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ومع الحكومات.

٧- ولاحظ المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) أن العولمة وتحرير الاستثمار الأجنبي قد حفزا اهتمام البلدان النامية بالتفاوض في اتفاقات استثمار دولية وبالمشاركة في الفريق العامل لمنظمة التجارة العالمية المعني بالصلة بين التجارة والاستثمار. وأضاف قائلاً إن أفريقيا نفسها تمثل خُمس معاهدات الاستثمار الثنائية الموقعة حتى الآن من قبل البلدان النامية. وتشارك البلدان الأفريقية في المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية. وأعرب عن أسفه لعدم وجود أداة استثمار شاملة للبلدان الأفريقية أو محفل للاستثمار يمكن فيه صياغة موقف مشترك. وهذا هو السبب الذي من أجله قال المشاركون في ندوة الاستثمار الإقليمية للأونكتاد بمدينة فاس في أيار/مايو ١٩٩٧ بأنه من الهام جداً تنظيم اجتماعات إقليمية قصد مواصلة تحليل البعد الإنمائي لمعاهدات الاستثمار الدولية. ولقد تم، في ندوة فاس، تشجيع الأونكتاد على استكشاف إمكانية تنظيم مؤتمر للتركيز على احتياجات أقل البلدان نمواً. وقال إنه يجب في رأيه أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تحقيق المشاركة الكاملة والفعلية في المفاوضات الدولية. وأكد على جدوى سلسلة ورقات العمل الفنية حول المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية التي تقوم بإعدادها أمانة الأونكتاد. وطلب من الأمانة تنظيم دورات تدريبية حول أدوات الاستثمار الدولي وحلقات دراسية لمتابعة حلقتي ديفون الدراسيتين الناجحتين لعام ١٩٩٦.

٨- ولاحظ ممثل **سويسرا** أنه أصبح من الشائع جداً التأكيد على أهمية الاستثمار الدولي بالنسبة للتنمية، وأن شبكة معاهدات الاستثمار الثنائية الكثيفة قد انبنت على هذا الأساس. وأضاف قائلاً إنه يرى أن جهود التعاون الدولي الجارية حالياً من شأنها أن تثري وتصقل وتنسق المعارف والخبرات المتجمّعة في شبكة معاهدات الاستثمار الثنائية. ويجب أن تهدف هذه الجهود إلى توسيع وتطبيق هذه المعارف والخبرات لتشمل كافة المستفيدين المحتملين. والأونكتاد، في رأيه، أفضل محفل لنقل هذه الدراية إلى البلدان النامية. وأكد أن المناقشات في الأونكتاد بشأن إمكانية وضع إطار متعدد الأطراف في مجال الاستثمار يجب أن تشمل كافة الاختصاصات، بما فيها تلك المتعلقة بمخاطر الاستثمار. وعرض دعم بلده المتواصل والراسخ لهذه الأنشطة التي يقوم بها الأونكتاد والتي يتبيّن بالتأكيد أنها مهمة صعبة ولكنها شرط أساسي لتقاسم كافة البلدان الكامل لمنافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٩- وأيد ممثل **اليابان** فكرة بناء قدرات البلدان النامية في مجال الاستثمار الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يعطي نتائج في رأيه، وذلك حتى في الأجل القصير. أما فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية نفسها فقال إنه يشاطر الرأي وأن تآلفها مع أغراض التنمية يجب أن يكون متماسكاً مع الاتجاه نحو التحرير. وقال إنه يشاطر بالإضافة إلى ذلك الرأي الذي مفاده أن قواعد الاستثمار من المفروض أن تشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وإنه يشاطر القلق من أن الأحكام المتحيزة والتقييدية من شأنها أن تشكل حاجزاً أمام تلك التدفقات. وأضاف أنه يرى أن لاتفاقات الاستثمار الدولية دوراً رئيسياً في خلق الاستقرار وإمكانية التنبؤ، وإنه يوافق على كونه ليس هناك تناقض حقيقي بين حماية المستثمر وأهداف التنمية. ولاحظ أن المسؤولية الاجتماعية والسلوك الأخلاقي هما الآن جزء من ثقافة الشركات بالنسبة لمعظم الشركات عبر الوطنية. وأكد على أهمية خلق أسواق قادرة على المنافسة في تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة في البلدان المضيفة، وفي تأمين أقصى قدر من الفعالية والرفاه بالنسبة للمستهلك. لهذا السبب فإنه يدافع عن المعاملة غير التمييزية للمستثمرين الأجانب. ومبادرة الاستثمار يجب أن تصدر عن القطاع الخاص

الذي يمكن، بدوره، أن تشجعه الحكومات. وبإمكان اتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف المستصوب أن يلعب دوراً هاماً في دعم مثل هذه المبادرات.

١٠- وقالت ممثلة لكسمبرغ، متحدثة باسم الجماعة الأوروبية إنها تشاطر اهتمام العديد من الوفود بالموضوع قيد النقاش، الذي استحث تبادلاً ثرياً لوجهات النظر. وبتقدم الأعمال أصبح من الواضح بشكل متزايد أن هناك رغبة لدى كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في المضي في متابعة هذه المناقشات حول الاستثمار عن كثب في المحافل الدولية، وبشكل أخص في الأونكتاد. وأشارت إلى عدد من المسائل الملموسة التي انبثقت عن النظر في تأثير الاتفاقات القائمة على عملية التنمية، ألا وهي: إمكانية وضع أحكام محددة للمستثمرين الأجانب ترغمهم على جعل استثماراتهم تتفق مع الأهداف الإنمائية في البلدان المضيفة؛ وإمكانية فتح أبواب قطاعات معينة دون غيرها أمام الاستثمار الأجنبي؛ وإمكانية عدم معالجة مسائل الوصول إلى الأسواق والاقتصار على مسائل الحماية بعد الدخول. وبقدر ما أن الاتفاقات الدولية تركز على حماية الاستثمار بعد الدخول فإنه بإمكانها أن تخلق مناخاً يتميز بالاستقرار وقادراً على تشجيع مزيد تدفقات الاستثمار التي تعود بالنفع على الاستثمار. وعلى سبيل المثال فإن الحماية الفعلية فيما يتعلق بنزع الملكية عنصر ضروري يتفق مع كل هدف من أهداف التنمية. والتدابير المتعلقة بمتطلبات الأداء مثيرة أكثر للجدل. فالاتحاد الأوروبي لا يرى أنها فعالة لأغراض عملية التنمية. أما مسألة فرض الوصول إلى الأسواق في الاتفاقات المتآلفة مع أغراض التنمية، فهي مسألة دقيقة جداً. واعترفت بأنه حتى في البلدان التي لها سياسات تحررية إلى حد بعيد جداً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال عدد من الصناعات منغلقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك بإمكان وجود تعهدات في اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة بشأن الوصول إلى الأسواق أن يرسل إشارة ايجابية فيما يتصل بجدية سياسات البلدان في مجال التحرير.

١١- ولاحظ ممثل البرازيل أن بلده، الذي هو بلد نامٍ مستقبل رئيسي لتدفقات كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مهتم جداً بالموضوع قيد النقاش. ولقد وقعت البرازيل زهاء ٢٠ معاهدة استثمار ثنائية، وهي طرف في عدد متزايد من الاتفاقات الإقليمية التي تعالج الاستثمار. ولقد شاركت في رعاية الحلقتين الدراسيتين للأونكتاد اللتين نُظمتا في ديفون، كما شاركت في رعاية اجتماع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في البرازيل موجّه لبلدان أمريكا اللاتينية. وأضاف أن وفده يعتقد أن الأونكتاد يضطلع بولاية ميدراند على نحو جيد جداً؛ وبشكل خاص فإن اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية، واجتماع الخبراء المعني بتشجيع الاستثمار قد كانا مفيدين جداً. وأضاف أنه يتطلع لأنشطة الأمانة ومنشوراتها، وبشكل خاص "تقرير الاستثمار العالمي" وسلسلة الورقات الفنية بشأن المسائل ذات الصلة بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار. وأكد دور الأونكتاد الهام في تشجيع تبادل الأفكار وتحسين فهم المسائل التي تنطوي عليها اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٢- وأكد ممثل النرويج أهمية الدور التحليلي الذي يلعبه الأونكتاد، كما تدل على ذلك المناقشات المفيدة جداً التي دارت في إطار بند جدول الأعمال هذا. وأكد أيضاً أهمية تنسيق العمل المضطلع به في هذا المجال في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، والذي يجب أن يتم بطريقة متكاملة.

١٣- وأكد ممثل **الهند** أن المناقشة في إطار هذا البند إنما هي بداية عملية. ولقد انطلقت اللجنة انطلاقة جيدة، وهناك حاجة إلى مواصلة النظر بمزيد من العمق في مسألة الاستثمار والتنمية. ولقد أُنزلت هذه المسألة حتى الآن إلى مرتبة ثانوية في المناقشات في محافل أخرى. وطلب توفير جرد للمعايير المشار إليها في المناقشات، كيما يتسنى النظر فيها في البلدان الأعضاء. واختتم قائلاً إن الهند تتطلع لاستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية في أوائل عام ١٩٩٨.

١٤- وقال **رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع**، في ملاحظاته الختامية، إن الاجتماع بداية مشجعة لعملية مناقشات تحتاج إلى متابعة بعمل أكثر استفاضة. ولاحظ أن التعريف التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر قد وُسع نطاقه في معاهدات الاستثمار الثنائية فأكد الحاجة إلى النظر في مضاعفات تعريف أوسع نطاقاً. واختتم قائلاً إن الأمانة تشجعها عبارات التقدير والتأييد الصادرة عن الوفود.

## الفصل الرابع

# التقارير المقدمة من الهيئات الفرعية للجنة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٥- كان أمام اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثيقة التالي ذكرها:

الاستنتاجات المتفق عليها لاجتماع الخبراء المعني بالنهوض بالاستثمار والأهداف الانمائية (TD/B/COM.2/EM.2/L.1)

بيانات عامة

١٦- قال رئيس اجتماع الخبراء المعني بالنهوض بالاستثمار والأهداف الانمائية، الذي عُقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في معرض تقديمه الاستنتاجات المتفق عليها لاجتماع الخبراء، أن قضايا رئيسية ثلاثاً قد نُوقشت ألا وهي النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل، والنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، والحوافز الاستثمارية. وقد اشترك أكثر من ١٠٠ مشارك ينتمون إلى ٨٨ بلداً في هذا الاجتماع، بمن فيهم خبراء من القطاع الخاص يمثلون شريحة عريضة من المصالح الاقتصادية. ووجهت الاستنتاجات المتفق عليها للاجتماع لا إلى البلدان وحدها بل إلى أمانة الأونكتاد أيضاً.

١٧- وفيما يتعلق بالنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل، تحتاج البلدان إلى وضع استراتيجية ترويجية مفصلة تستهدف المستثمرين وإلى تعيين المزايا النسبية الممكن أن يعرضوها على المستثمرين فضلاً عن العراقيل التي تواجه الاستثمار. وفيما يخص النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، تم تحديد عدد من الهيئات الدولية التي تتعاطى مثل هذه الأنشطة ولعل من المفيد إقامة الصلة بين هذه الوكالات التي تنهض بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج والوكالات التي تنهض بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل. وفيما يتعلق بالحوافز الاستثمارية، لا يتيسر للبلدان أن تجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا إذا استوفت عدداً من المعايير الأساسية التي قوامها بيئة اقتصادية سليمة وإطار استثماري قانوني ملائم وبنى تحتية بالنظر إلى أن الحوافز وحدها لا تكفي.

١٨- وفيما يتعلق بالأونكتاد، يتوجب عليه توفير المساعدة التقنية ولا سيما الخدمات الاستشارية والتدريب في المجالات الآتي ذكرها: تحديد العراقيل التي تعترض سبيل الاستثمار الموجه إلى الداخل؛ صياغة وتفصيل استراتيجيات للنهوض بالاستثمار؛ استهداف المستثمرين؛ إنشاء وتطوير مناطق ومواقع صناعية؛ إنشاء نظم إعلامية لغرض النهوض بالاستثمارات. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يتوجب أن يرتكز تصنيف البلدان المتلقية للاستثمار لا على حجم الاستثمار المتلقى وحده ولكن على أساس معايير أخرى من قبيل عدد فرص العمل التي تولدها تلك الاستثمارات، والزيادة في القيمة المضافة في الانتاج وزيادة

الصادرات. وفيما يخص الاحصاءات المتعلقة بالاستثمارات تدعو الحاجة إلى المزيد من المواءمة وتوحيد المقاييس.

١٩- وقال **ممثل أمانة الأونكتاد** إن اجتماع الخبراء قد أثرته مشاركة عدد كبير من الممارسين التابعين لوكالات النهوض بالاستثمارات، فضلاً عن ممثلي الشركات الذين عرضوا وجهات نظرهم فيما يخص القرارات التي يتخذها المستثمرون والمتصلة بالموقع. وقد وفر الاجتماع النصح المفيد فيما يخص عمل أمانة الأونكتاد واتفق على امكان توفير دائرة الخدمات الاستشارية المعنية بالاستثمار التكنولوجيا والتابعة للأونكتاد مساعدة تقنية في مجالات محددة من النهوض بالاستثمار فضلاً عن التعاون مع اليونيدو ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف. وشكر المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على توفير أموال خارجة عن الميزانية مكنت الأونكتاد من توفير المساعدة التقنية في هذه المجالات طوال السنوات العشرين الماضية، وشكر أيضاً الحكومة السويسرية على مساهمتها الأخيرة في الصندوق الاستئماني للأونكتاد من خلال شباك الاستجابة السريعة المنشأ أخيراً لمشاريع التعاون التقني. ودعا إلى مواصلة المساعدة التقنية المقدمة من البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقال إن الأونكتاد مستعد لتوفير المساعدة إلى البلدان المضيفة على تقييم تكاليف ومزايا مخططاتها المتعلقة بالحوافز. وأخيراً قال إن المناقشة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار الموجه إلى الخارج بينت أنه يكون من المفيد عقد اجتماع آخر يعنى بالتعاون بين وكالات الاستثمار الموجه إلى الداخل والاستثمار الموجه إلى الخارج وذلك بمشاركة أنشط من وكالات الاستثمار الموجه إلى الخارج.

٢٠- وقال ممثل **كينيا** إن توصيات اجتماع الخبراء سيتعين أن تُعتمد وتُطبق وتُتابع من قبل الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء. وأن على عاتق البلدان الأقل نمواً وشركائها من البلدان المتقدمة مسؤولية مشتركة بوصفها جهات فاعلة رئيسية في العملية الانمائية. وفيما يتعلق بالرابطة العالمية لوكالات الترويج للاستثمار أثنى على الأونكتاد لما قدمه لها من دعم عن طريق العمل كأمانة مؤقتة لهذه الرابطة وشجع الأونكتاد على مواصلة تقديم ذلك الدعم. وطلب مساعدة الأونكتاد من أجل إحداث قدرة على وضع نظام لتعقب الاستثمار على صعيد وكالة النهوض بالاستثمار في كينيا. وأضاف أن حكومة كينيا قررت إعادة تنظيم هياكل مركز النهوض بالاستثمار الكيني، ورفع مستواه وتعزيز قدراته حتى تتوفر فيه المقاييس الدولية. وفيما يخص تجربة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين في مجال النهوض بالاستثمار اقترح بذل جهود للتعرف على العراقيل التي تواجه سبيل التدفقات الاستثمارية الموجهة إلى افريقيا بوضع هذه التجارب في الاعتبار.

٢١- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) إن مجموعته تؤيد توصيات اجتماع الخبراء، حيث تمثل هذه التوصيات عناصر لمجموعة من شأنها أن تساعد على تحسين البيئة الكفيلة باجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا أمر له أهميته الخاصة بالنسبة لأفريقيا التي تملك أدنى معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أوصى فريق الخبراء بأن يعتمد الأونكتاد نظاماً جديداً لتصنيف البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر ومثل هذا التصنيف يمكن أن يفيد لا على صعيد العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد فحسب (تقرير الاستثمار العالمي) بل وعلى صعيد أنشطته للمساعدة التقنية. وينبغي أن يوجه اهتمام خاص بأقل البلدان نمواً عند القيام بهذا التصنيف فضلاً عن المساعدة التقنية. وأخيراً قال إنه يؤيد طلب كينيا المتعلق بتعيين العراقيل التي تعترض سبيل التدفقات الاستثمارية إلى أفريقيا.

٢٢- وقال ممثل **البرازيل** إن اجتماع الخبراء قدم معلومات وافية فيما يتعلق خاصة بقضية السياسات الاستثمارية وكيفية اتخاذ القطاع الخاص قراراته المتعلقة بمواقع الاستثمار. وينبغي أن ترد في تقرير اللجنة التوصية المتضمنة في الفقرة ٩ من الاستنتاجات المتفق عليها لاجتماع الخبراء.

٢٣- وقال ممثل **باراغواي** إنه لم يتيسر لأي خبير من بلده أن يشترك في اجتماع الخبراء بسبب النقص في التمويل وطلب أن تقدم إلى الخبراء مساعدة تمكنهم من حضور مثل هذه الاجتماعات. ولاحظ بالاستناد إلى الاستنتاجات المتفق عليها للاجتماع أن بعض البلدان حالفها أكثر من غيرها النجاح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تركزت في مجموعة صغيرة من البلدان. وهناك عدد متزايد من البلدان في أمريكا اللاتينية تتلقى تدفقات ذات بال من الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ما تحقق من التكامل المتزايد بين أسواق المنطقة. ومن الأهمية بمكان السعي لوضع برامج ومشاريع تتوخى تنويع الصادرات والاستثمار في الموارد الطبيعية والبُنى التحتية بغية انماء الامكانيات الاستثمارية. وفيما يخص الحوافز فإن هذا الموضوع يبقى مثاراً للجدل. فالحوافز اليوم مسألة لازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من العناصر المهمة الأخرى بلا شك، من قبيل حجم السوق واستقرار البيئة الاقتصادية والسياسية ولكن البارامترات تختلف من بلد لآخر. ورجا من أمانة الأونكتاد أن تضطلع بدراسة تتعلق بمختلف آثار الحوافز على البلدان. وأيّد الاستنتاجات المتفق عليها لاجتماع الخبراء وقال إنه يمكن للبلدان، بدعم من الأونكتاد في مجال النهوض بالاستثمارات، أن تضاعف الاستثمارات الموجهة إليها.

٢٤- وأيّد ممثل **زامبيا** بيان كينيا وشدد على أهمية الاستفادة من التجارب الاستثمارية في آسيا والصين بما في ذلك هونغ كونغ.

٢٥- وقال **ممثل أمانة الأونكتاد** إنه تمت الإحاطة الواجبة علماً بمختلف الاقتراحات المتصلة بعمل الأونكتاد، سواء العمل التحليلي أو التعاون التقني. وأعرب عن أمله في أن تُتاح الأموال التي تُمكّن الأونكتاد من الاستجابة للطلبات الموجهة من أجل المساعدة. وبيّن في هذا الصدد، أن حضور ثمانية عشر خبيراً من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية اجتماع فريق الخبراء قد تيسر بفضل الأموال المتاحة من هولندا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والاتحاد الأوروبي.

٢٦- وقال **رئيس اجتماع الخبراء المعني بالنهوض بالاستثمار والأهداف الإنمائية**، في معرض إشارته إلى قضية تصنيف البلدان المتلقية للاستثمارات، إن اجتماع الخبراء لم يسع، في استنتاجاته المتفق عليها، إلى التمييز بأي طريقة كانت بين البلدان بغية تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء. والمفروض أن تكون البلدان واعية بما لها من ثروة وبوسعها، إن هي استخدمت مواردها الاستخدام الصحيح، أن تجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

## الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٧- أيدت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، في جلستها العامة المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الاستنتاجات المتفق عليها لاجتماع فريق الخبراء المعني بالنهوض بالاستثمارات والأهداف الإنمائية، بنصها الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.2/L.1.

## الفصل الخامس

# مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٨- قدم **نائب رئيس الرابطة العالمية لوكالات الترويج للاستثمار** تقريراً عن المؤتمر السنوي الثاني لهذه الرابطة، الذي عـُقد في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقال إن عدد الأعضاء في هذه الرابطة بلغ الآن ٩٥ وكالة من وكالات ترويج الاستثمار، منها ٦٧ وكالة مـُثلت في المؤتمر. كما حضر المؤتمر ممثلون عن الاتحاد الكاريبي، ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيدو والقطاع الخاص. وعقد المؤتمر جلسات مشتركة مع اجتماع الخبراء المعني بالنهوض بالاستثمار والأغراض الإنمائية. ودارت مناقشات حول قضايا من قبيل وضع إطار ممكن متعدد الأطراف معني بالاستثمار وبـُعده الإنمائي، ومناطق تجهيز الصادرات، واستهداف المستثمرين، والقرارات التي يتخذها المستثمرون بشأن الموقع، وتدابير النهوض بالاستثمار الموجه إلى الخارج والحوافز الاستثمارية. ونـُظمت زيارة ميدانية إلى حظيرة للتكنولوجيا في جنيف. وأثناء المؤتمر اعتمدت الجمعية العامة للرابطة العالمية لوكالات الترويج للاستثمار تعديلات عديدة أدخلتها على نظامها الأساسي، خاصة فيما يتعلق بالعضوية، والفروع الاقليمية والتمويل. وسمحت هذه التعديلات بالدمج التام لوكالة الترويج للاستثمار الأفريقية بوصفها الفرع الأفريقي للرابطة فضلاً عن إنشاء أمانة مستقلة للرابطة في عام ١٩٩٨. وإلى ذلك الحين، سيواصل الأونكتاد القيام بدور الأمانة بالنسبة للرابطة. وقد فصـّل برنامج العمل المعتمد أنشطة الرابطة خلال السنة المقبلة. وتعهد كل من الأونكتاد واليونيدو ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف بدعم الرابطة العالمية لوكالات الترويج للاستثمار في تنفيذ العناصر الرئيسية من برنامج العمل. وتقرر أن يـُعقد المؤتمر السنوي المقبل لهذه الرابطة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

- - - - -